وكان المؤلف ترك تعدادها لشهرتها وكلها للوحدة وثنتان رفعا وثنتين نصبا وجرا للاثنين
من الاناث واولا بضم اوله مدا والهمزة الاخيرة مكسورة وقصرا بلا همزة في الاخر لجمعهما
اي لجمع المذكر والمؤنث فتقول مشيرا الى الجماعة من الذكور اولاء ذهبوا بالمد والقصر ولجماعة
من الاناث اولاء ذهبن كذلك ومنه قول الشاعر ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد
اولئك الايام فان قلت الممدود والمقصور عندهم من القاب المعربات ففي كلام المؤلف مسامحة
قلت انما يكون المسامحة لو اطلق ما ذكره على اولاء وهو لم يطلقه وانما قال مدا وقصرا
فيجوز ان يكون مراده انه مدا اي يؤتى بهمزة بعد الالف وقصرا اي لا يؤتى بها بعد الالف وليس في
هذا اطلاق لفظ الممدود والمقصور عليه الا ترى انك تقول ننطق بجاء في المد وبا في
بالقصر ولا مخالفة في هذا الاصطلاح وانما تكون المخالفة لو قلت جاء ممدود وبا مقصور
وتصدر اسماء الاشارة بحرف التنبيه وهو ها اشعارا بان المعنى تنبيه المخاطب لما القيه اليك
كما يؤتى بها للتنبيه في الجمل نحو ها زيد قائم وها ان زيدا قائم ولحوقه قبل اسم الاشارة نحو
هذا الذي كنتم به تكذبون هذه جهنم التي كنتم توعدون قال الشاعر وليت دارنا هاتا
بدار الا مع اللام فلا يجوز ان تقول هذلك لان اللام عوض من حرف التنبيه فلا يجمع بينهما
كما قيل واما اذا لم يكن اللام فيدخلها على المجرد كثيرا كما مر وعلى المقرون بكاف الخطاب قليلا
كقول طرفة رأيت بني غبراء لا ينكرونني ولا اهل هذاك الطراف الممدد وبنو غبراء الصعاليك
بالغين المعجمة المفتوحة والموحدة الساكنة والطراف على وزن الكتاب بيت من ادم فان قلت يرد
على المؤلف ثم وهنا بالتشديد فانهما من اسماء الاشارة ولا لام معهما ودخولها عليهما ممتنع قلت
الضمير من قوله وتصدر انما يعود الى بعض اسماء الاشارة وهي الطائفة المتقدمة الذكر لا الى
كلها وما اورد مما لم يتقدم ذكره فلا يرد وتكسع اي اسماء الاشارة المذكورة اي تردف
عند بعدها سواء كان من اشباع او اختلاس وسكون بكاف الخطاب حال كونه حرفا لا انه اسما بمعنى
في غيره وتلك الكاف تكون كاسم الاشارة الذي قبله مخاطبا به واحدا او اثنان او جماعة
من قبيل المذكر او المؤنث ويؤيد حرفيته للفظ اشباع وقوع الظاهر موقعه ولو كان اسما لم

يمتنع

يمتنع ذلك كما في كافي ضربتك ويجمع بينهما اي بين حرف التنبيه وكاف الخطاب لكنه قليل
كانهما ها عليه قيل وكل منها خمسة الفاظ لستة معان اما ان المعاني ستة فظاهر لان
المعبر عنه اما مفرد او مثنى او مجموع وكل منها اما مذكر او مؤنث فجاء الستة حاصلة من ضرب
ثلثة في الاثنين واما ان الفاظ اسماء الاشارة خمسة فلان منها منصوصا وهي اربعة للمفرد
المذكر ذا وللمفرد المؤنث تا واخواتها والكل في حكم لفظ واحد وللمثنى المذكر ذان
وذين بحسب احوال الاعراب وللمثنى المؤنث تان وتين بحسب الحالات وواحد مشترك وهو
هؤلاء لجمع المذكر وجمع المؤنث واما ان كاف الخطاب خمسة فظاهر بعلم ما سبق في باب المضمر
فيكون الالفاظ المتحصلة من اسماء الاشارة وحروف الخطاب خمسة وعشرين لفظا من خمسة
في خمسة مستعملة لستة وثلثين معنى فاذا اشرت الى واحد مذكر وخاطبت مثله او مثنى
مذكرا او مؤنثا قلت ذاكما واذا خاطبت جمعا مذكرا قلت ذاك بفتح الكاف وان خاطبت به
مؤنثا قلت ذاك بكسرها واذا خاطبت مثنى مذكرا او مؤنثا قلت ذاكما واذا خاطبت جمعا
مذكرا قلت ذاكم واذا خاطبت جمعا مؤنثا قلت ذاكن فهذه خمسة مع المفرد المذكر ومثلها
مع كل من الاربعة البواقي فمع المفرد المؤنث تاك وتاك تاكما تاكم تاكن ومع تثنية المذكر
ذانك ذانكما ذانكم ذانكن ومع تثنية المؤنث تانك تانكما تانكم تانكن ومع الجمع مذكرا
كان او مؤنثا اولئك اولئك اولئكما اولئكم اولئكن فتكون خمسة وعشرين لفظا لستة
وثلثين معنى وتقريره ان كل واحد من اسماء الاشارة وحروف الخطاب كان له خمسة افراد
وان افراد اسم الاشارة الخمسة لستة معان وكذا افراد حروف الخطاب لستة معان فتكون
الالفاظ خمسة في خمسة والمعاني ستة في ستة فيلزم قطعا ان تكون الالفاظ خمسة وعشرين
والمعاني ستة وثلاثين وكان القياس ان يكون الالفاظ ايضا ستة وثلاثين ليطابق
عدد الالفاظ عدد المعاني ولكن لما كان مع كل خمسة واحد مشترك وجب ان تكون الالفاظ
الستة والثلاثون خمسة وعشرين بنقص احد عشر لان كلا من اسم الاشارة وحرف الخطاب
لو كان ستة على ما يقتضيه القياس لكان مع كل واحد من الافراد الستة لحرف الخطاب ستة

Copyright © King Saud University